

ماذا يعني إعطاء جوازات سفر فلسطينية للاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ / راغدة عسيران

يثير الاعتراف بالدولة الفلسطينية كعضو مراقب في الامم المتحدة مجددا مسألة اعطاء جواز سفر للاجئين الفلسطينيين في لبنان. لقد طرحت سابقا هذه المسألة بعد اتفاقيات أوسلو والبحث عن مخرج لإنهاء مشكلة اللاجئين، دون السماح لهم بالعودة الى فلسطين، ولتمكينهم من البقاء في الدول المضيفة أو ترحيلهم عنها الى دول أخرى، بصفتهم "فلسطينيين" وليس كلاجئين. ماذا تعني عملياً هذه الخطوة التي يتحدث عنها الآن ويحبذها عدد من السياسيين و"صناع القرار" في العالم ولبنان وفلسطين؟

يجب التذكير أولاً أن:

1 – معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نزحوا من الأراضي المحتلة عام 1948، أي التي اعترفت بها السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق أوسلو كدولة "إسرائيل"، أي ان حقهم بالعودة الى ديارهم يعني العودة الى ذلك الجزء المحتل من فلسطين وليس الى الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 – الدولة الفلسطينية المعترف بعضويتها كمرقب منذ تشرين الثاني 2012، والدولة التي تم إعلانها في الجزائر عام 1988 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، لا تشملان كل الأراضي الفلسطينية، بل فقط الأراضي التي احتلت عام 1967، أي 22% من مساحة فلسطين التاريخية. فلا يمكن أن تمثلا الفلسطينيين اللاجئين ولا الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في أراضي 48.

3 – حتى ولو أراد إعلان الجزائر تبني الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، أي اللاجئين وفلسطينيي 48، فاعترافه بدولة الاحتلال المقامة على 78% من فلسطين يسقط هذا التبني تلقائياً، ويلغي حق العودة الى الأراضي المغتصبة في العام 1948.

4 – إن قيام السلطة الفلسطينية على أجزاء من الأراضي المحتلة عام 1967، بموجب اتفاقيات أوسلو، ألغى دور منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تمثل اللاجئين، وتحويل مقرات منظمة التحرير الى سفارات في الدول التي اعترفت بالسلطة الفلسطينية ألغى تمثيل اللاجئين في هذه الدول؛ إذ لم تعد السفارات إلا ممثلاً لمكوّن واحد من الشعب الفلسطيني، فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

5 - السلطة الفلسطينية أو "الدولة الفلسطينية" المقامة على أجزاء من هذه الأراضي فاقدة للسيادة؛ فهي لا تسيطر على ديمغرافيا كيانها، ولا على تسجيل مواطنيها وتسليمهم بطاقات هوية. فدولة العدو ما زالت تتحكم بكل هذه المسائل، تحت إشراف الدول الغربية التي رعت اتفاق أوسلو وما بعده. ودولة الاحتلال ما زالت تتحكم بالرقم التسلسلي لبطاقات الهوية الفلسطينية الصادرة في الأراضي المحتلة عام 1967. وتتحكم دولة الاحتلال بالمعابر وتنقل المواطنين، وتمنعهم من الدخول الى القدس والأراضي المحتلة عام 1948، وترفض تسجيل الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الأردنية كمواطنين فلسطينيين، فتلاحقهم وتزجهم في السجون أو تبعدهم. تتحكم دولة الاحتلال بعدد المواطنين "المسموح به" في أراضي سلطة الحكم الذاتي، وترفض حتى لم شمل العائلات الممزقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

بناء على هذه المعطيات، ماذا يعني اعطاء جوازات سفر فلسطينية الى اللاجئين في لبنان؟

1 - يجب أن تصدر هذه الجوازات عن دولة الاحتلال، وهي لن تقبل إصدارها إلا بعد ضمان القضاء على حق العودة نهائياً.

2 - يجب أن تتحكم دولة الاحتلال بدخول "اللاجئين المواطنين" الى الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يحق لهم التوجه الى قراهم ومدنهم المحتلة عام 1948.

3 - ستوقف الأونروا كافة خدماتها في مخيمات لبنان، بعد حصول اللاجئين الفلسطينيين على جوازات السفر؛ إذ أنهم يصبحون "مواطنين"، ويجب عليهم تدبير أمورهم كراعياء في دولة عربية، دون أية مساعدة. سيفقدون صفة اللجوء دون عودتهم الى فلسطين، ويتم التعامل معهم في الدول التي يرحلون إليها كراعياء دولة فلسطين، أي كسائر رعايا الدول العربية وغيرها. وتقلص الأونروا لخدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤخراً، بحجة تسليم هذه الخدمات الى السلطة الفلسطينية، برهاناً على سياسة الأمم المتحدة والأونروا في هذا الاتجاه.

4 - إراحة العدو الصهيوني من كافة الالتزامات المترتبة على المجازر والتطهير العرقي والديني التي انتهجها قبل وبعد 1947، وعلى احتلاله لفلسطين بشكل عام، بإنهاء ملف اللاجئين دولياً.

5 - حصول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على جوازات سفر تابعة لدولة فلسطين أو للسلطة الفلسطينية لن يرتب أمورهم في لبنان، بل على العكس؛ وذلك لأن هاجس التوطين الذي يمنع بعض الجهات اللبنانية من الاعتراف بحقوق اللاجئين ليس مرتبطاً بصفتهم لاجئين بل أيضاً كمقيمين "دائمين". وعدم عودتهم الى فلسطين يعني أنهم سيصبحون فعلاً "مقيمين" دائمين، أو

يتم "ترحيلهم" الى دول أخرى، بصفتهم رعايا دولة فلسطين وحاملي جوازات سفر فلسطينية. إضافة الى أنهم سيفقدون رعاية الأونروا والمساعدات الدولية التي تمولّ هذه المنظمة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، لحين عودتهم الى فلسطين، لن يحصل اللاجئون، إلا القليل منهم، على حقوقهم الاجتماعية في لبنان، المترتبة على كونهم يعملون، مثل الرعايا العرب، وستضطر الأكثرية الساحقة الى الهجرة بجوازاتهم الفلسطينية الحديثة الى الدول العربية أو الغربية، للعمل وابتداء حياة هجرة جديدة، مع فقدان صفة اللاجئ وإمكانية المطالبة بحق العودة، هذا إذا توفر لهم فرص عمل، ومن غير المضمون وقتئذ أن تسمح لهم الدولة المضيفة (لبنان في هذه الحالة) بالعودة إليها بعد أن يكون قد تم إلغاء وكالة الأونروا وإفقال سجلاتها التي تنظم أماكن عملها، وأيضاً أماكن تسجيل اللاجئين الأصلية.

6 – بإمكان بعض الترتيبات الدولية الضغط على الكيان للقبول ببعض اللاجئين تحت بند لم الشمل، وبعض آخر في قطاع غزة (حيث يقطن مليون لاجئ)، بحيث يصبحون "مواطنين"، إلا أنهم سيفقدون نهائياً حق عودتهم الى فلسطين المحتلة عام 1948.

وفي الخلاصة، فإن اعتبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان رعايا "دولة فلسطين" المقامة على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يعني سوى فقدان صفة اللاجئ وإفقال أية إمكانية للعودة الى فلسطين، وإراحة دولة الاحتلال والدول الغربية المتواطئة معه، وإنهاء قضية اللاجئين بتوطينهم وتشريدهم من جديد الى دول أخرى. القبول بجوازات سفر السلطة لن يسمح إلا بالسفر ولن يؤمن إلا بعض الحقوق لمن يستطيع البقاء والعمل في لبنان.

لن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العودة الى فلسطين إلا من خلال مقاومة الاحتلال والخروج من كافة الاتفاقيات التي رعتها القوى الاستكبارية، بسبب طبيعة المحتل والدعم الدولي له. المقاومة وحدها هي التي تستطيع تفكيك الجبهة الداعمة له وتحرير الأرض والشعب.